ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Coptic Political Participation and Parliamentary Representation during the Period (1971 – 1991)

Mustafa Basil Faisal Al-Obidi

Naseer Khair Allah Mohammed

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Tikrit University / College of Arts

* *Corresponding author: E-mail* : **baslmstfy74@gmail.com**

***Keywords*:**
Copts,
Political Situation,
Egypt,
Parliament,
Anwar Sadat,
Mohamed Hosni Mubarak

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	19 Sept 2024
Received in revised form	25 Sept 2024
Accepted	25 Dec 2024
Final Proofreading	25 May 2025
Available online	26 May 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The research addressed the political participation of the Copts and their parliamentary representation during the period (1971-1991), as this period began during the era of President Mohamed Anwar Sadat, and their participation during that period was somewhat weak, compared to what came before and after it, due to President Anwar Sadat's religious orientation, due to the circumstances surrounding him and the pressures that were exerted on him, but despite that, their participation and opinions played a major role in benefiting Egyptian society, and their influence was clear and their participation was effective at that time.

As for the era of President Mohamed Hosni Mubarak, the Coptic representatives had a good participation in the Egyptian parliament, as they were more fortunate than their participation during the era of his predecessor Anwar Sadat, so we see their efforts and participation more clearly, and through this research we have shown that participation and its impact on Egyptian society.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.5.1.2025.12

المشاركة السياسية للأقباط وتمثيلهم البرلماني في المدة (1971 – 1991)

مصطفى باسل فيصل العبيدي / جامعة تكريت / كلية الآداب

نصير خير الله محمد / جامعة تكريت / كلية الآداب

الخلاصة:

تطرق البحث إلى المشاركة السياسية للأقباط وتمثيلهم البرلماني في المدة (1971–1991)، إذ بدأت هذه المدة في عهد الرئيس محمد أنور السادات، وقد اتسمت مشاركتهم في تلك المدة ضعيفة نوعاً ما، مقارنة بما قبلها وما بعدها، وذلك لاتجاه الرئيس أنور السادات اتجاهاً دينياً، بسبب الظروف التي كانت

محيطة به والضغوط التي مارست عليه، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان لمشاركتهم وآرائهم دور كبير في إفادة المجتمع المصري، وكان تأثيرهم واضح ومشاركتهم فعالة في ذلك الوقت.
أما في عهد الرئيس محمد حسني مبارك، فكان للنواب الأقباط مشاركة جيدة في البرلمان المصري، إذ كانوا أكثر حظاً من مشاركتهم في عهد سابقه أنور السادات، لذا نرى جهودهم ومشاركاتهم واضحة بشكل أكبر، ومن خلال هذا البحث بيّنا تلك المشاركة وتأثيرها على المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: (الأقباط، الأوضاع السياسية، مصر، البرلمان، أنور السادات، محمد حسني مبارك).

المقدمة:

شكلت دراسة مجلس النواب المصري حلقة أساسية من حلقات التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر، إذ شهدت مجموعة من التطورات السياسية جاءت نتيجة تغيرات في الأنظمة السياسية في ذلك الوقت، فضلاً عن المؤثرات الفكرية والسياسية الغربية على المنطقة، في الوقت الذي لم تكن فيه التجارب النيابية والعمل النيابي أمراً غريباً في مصر، لذلك فأن موضوع المشاركة السياسية للنواب الأقباط في البرلمان المصري من الموضوعات المهمة التي تلقي الضوء على تطور المؤسسات المصرية.

تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على مشاركة النواب الأقباط في البرلمان المصري في المدة (1971 – 1991)، والبحث في أدوارهم واسهاماتهم التي أثرت بشكل مباشر في المجتمع المصري من خلال مشاركة العديد منهم في مجلس النواب أثناء تلك المدة، وقد حاول الباحث قدر الإمكان تناول الموضوع بحياد كامل، فلم نحاول إبراز الايجابيات فقط والتغاضي عن السلبيات، وإنما تم بحث الموضوع من جوانبه كافة.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، الأول: المشاركة السياسية للأقباط في البرلمان المصري في مدة حكم أنور السادات (1971 – 1981)، والثاني: المشاركة السياسية للأقباط في البرلمان المصري في مدة حكم محمد حسني مبارك (1971 – 1991)، وقد استخدمت العديد من المصادر التي من أبرزها الوثائق غير المنشورة ولاسيما محاضر مجلس النواب، فضلاً عن الرسائل والأطاريح والكتب العربية والمعربة والبحوث المنشورة في المجلات.

المبحث الأول: المشاركة السياسية للأقباط في البرلمان المصري مدة حكم أنور السادات (1971–1981):

تركت وفاة جمال عبدالناصر في 28 أيلول 1970م انعكاساً خطيراً في النظام السياسي المصري، فقد كان موته يعني أن على البلاد أن تختار خلفاً له (جمعة، 1988: 40)، وربما يرجع ذلك إلى أن عبدالناصر كان يتميز بشخصية مميزة، لذا كان ملء الفراغ الذي تركه غيابه صعباً إلى حد ما، ولقد كان الطريق ممهداً من الناحية الدستورية لتولي أنور السادات[1] (1970 – 1981م) منصب رئيس الجمهورية خلفاً لعبدالناصر، إذ إن تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية من لدن الرئيس جمال عبدالناصر في 20 كانون الأول 1969م قد أكسبه الشرعية الكاملة لتولي رئاسة الجمهورية (شكري، 1987: 50).

اتخذ الرئيس انور السادات في بداية توليه الحكم في 15 تشرين الأول 1970م خطوات لإقامة حياة ديمقراطية، وذلك بالسماح بقيام الأحزاب السياسية، مما أظهر إمكانية وجود أسس للتكامل بين المسلمين والأقباط، والسماح للأقباط بالمشاركة في الحياة السياسية بصورة أوسع، غير أن تلك المحاولة أجهضت، فنشأ التوتر وازداد بين المسلمين والأقباط(نافعة، 1988: 75).

وجه أنور السادات في 18 تشرين الأول 1970م بياناً للشعب المصري أكد فيه بأن الشعب لا يجب أن يمنح ثقته المطلقة لفرد بعد عبدالناصر، وكرر السادات في بيانه تعهداته ومسؤولياته بالنسبة لأهداف واتجاهات وأسلوب عبدالناصر، وقبل خروجه من المجلس تظاهر السادات بالانحناء للتمثال النصفي لعبدالناصر المقام على منصة مجلس الأمة، وكانت تلك الحركة بالرغم من انتقاد الكثيرين لها تؤكد نيّة السادات بالتمسك بأهداف ومبادئ عبد الناصر (فوزي، 1986: 134).

حملت بدايات الحكم للرئيس أنور السادات واقعاً مختلفاً للعلاقات الإسلامية المسيحية، فقد أطلت التوترات الدينية برأسها، وأضيف مصطلح (الفتنة الطائفية) الذي أطلق على فترة السبعينيات، مما كان لها أثراً سلبياً على جميع الجوانب، إذ بدأت أحداث التوتر الديني بحادث حرق كنيسة بمنطقة الخانكة عام ١٩٧٢م (احمد واحمد، 2020: 49)، تلاها صدور تقرير عن بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب بناء على طلب الرئيس أنور السادات، وجاء التقرير موضوعياً كاشفاً عن عمق المشكلات المتجذرة في النسيج الاجتماعي المتعلقة ببناء وترميم الكنائس، والتنشئة الاجتماعية، والخطابات الدينية (مرقس، 2011: 126).

على الرغم من تلك الأحداث التي أثرت على المجتمع المصري، إلا أنه كان هنالك قرارات مشجعة اتخذت من الرئيس أنور السادات في إطار تدعيم أسس التكامل والمساواة بين المسلمين والأقباط، وكانت أهم تلك المؤشرات، صدور دستور 11 أيلول 1971م، الذي عبر بدقة ووضوح عن المبادئ الاساسية، وذلك فيما يتعلق بتحديد وتفصيل المقومات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة لوحدة المجتمع (مرسي، 1975: 126).

مع صعود التيارات الدينية وبروزها في الساحة السياسية في حقبة حكم الرئيس أنور السادات، إذ لم يتمكن أي قبطي من الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخاب ما عدا في الدورة الانتخابية لعام

1971م، فاستند النظام إلى الحق الدستوري للرئيس بتعيين عشرة أعضاء، لتعويض غياب الأقباط عن البرلمان (عطا، 2007: 155).

الجدول رقم (1)

أسماء النواب الأقباط الدورة الانتخابية لعام 1971م

ت	الاسم	المحافظة	التحصيل الدراسي
1	البرت برسوم سلامة	القاهرة	بكالوريوس حقوق
2	حنا ناروز حنا	القاهرة	بكالوريوس حقوق
3	كمال هنري أبا دير	القاهرة	ماجستير علوم عسكرية
4	محب رمزي استينرو	الإسكندرية	بكالوريوس هندسة
5	ميلاد رافت إسكندر	الاسكندرية	بكالوريوس حقوق
6	ليلى تكلا	الاسكندرية	دكتوراه قانون
7	اندريه زكريا زكي	قنا	بكالوريوس طب
8	بطرس فهمي حنا	القاهرة	بكالوريوس حقوق
9	بولس باسيلي	القاهرة	
10	فايز مجدي أبو ليلى	قنا	بكالوريوس حقوق
11	مرقص جورجي سمير	القاهرة	بكالوريوس صحافة
12	ريان مراد سرور	القاهرة	بكالوريوس حقوق

المصدر: من اعداد الباحث

في الجدول أعلاه نشير إلى تمكن ثلاثة مرشحين أقباط من الفوز بالانتخاب في انتخابات عام 1971م، وهم كل من المرشح البرت مرسوم سلامة في محافظة القاهرة، والمرشح حنا ناروز حنا عن محافظة القاهرة أيضاً، والمرشح كمال هنري أبا دير وعن محافظة القاهرة كذلك (محاضر مجلس النواب، 1971: 6002).

كان أغلب النواب الأقباط المنتخبين مستقلين، ويعوز ذلك إلى حظر الأحزاب السياسية، واعتماد النظام سياسة الحزب الواحد في تلك المدة، كما أن أغلبهم دخلوا المجلس عن طريق التعيين، إذ كان هنالك تسعة أعضاء شاركوا في مجالس سابقة، في حين دخل ثلاثة المجلس للمرة الأولى، وأن اغلب النواب الأقباط من محافظة القاهرة بواقع سبعة نواب، ومحافظة الإسكندرية بواقع ثلاثة نواب، ومحافظة قنا بواقع نائبين، وهناك خمسة أعضاء تراوحت أعمارهم ما بين (٦٠–٦٥)، وعضوان ما بين (٥٥ – ٦٠)، وعضواً واحداً ما بين (٦٥ – ٧٠)، وأربعة أعضاء تراوحت أعمارهم ما بين (٤٠ – ٤٥)، وهو ما يعني ارتفاع الحد الأدنى لعمر الأقباط الذين دخلوا البرلمان(محاضر مجلس النواب، 1971: 6005–6011).

طرح الرئيس أنور السادات في 9 آب 1974م ما عرف بـ (ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي)، وفيها دعوة صريحة إلى إلغاء شروط العضوية للترشيح حتى تسترد العضوية طبيعتها الاختيارية (Kirkj, 2000: 192)، كما جاء فيها التأكيد على بدء رفع وصاية الاتحاد الاشتراكي عن المنظمات الجماهيرية، وفتح الطريق امام قيادات الأقباط لكي تتواجد في القيادات العليا للاتحاد الاشتراكي (العطيفي، 1978: 68).

انطلقت ورقة التطوير تلك للتأكيد على مفهوم (تحالف قوى الشعب العامل)، وجاء فيها أن الهدف هو البحث عن طريق لتطوير التنظيم السياسي، وإن إلغاء فكرة الحزب الواحد لا يتأكد إلاّ بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي، والأمر لا يقتصر على مجرد حرية الآراء الفردية التي تضيع في خضّم المناقشات وإنما يجب أن يتولد لدى كل من أبناء مصر الاحساس الصادق بان صوتها مسموع داخله، وربما كان الهدف من التطوير هو صهر الأفكار المتعارضة، وجعلها تعبّر عن ما تريده القاعدة الشعبية العريضة (سيد واخرون، 1977: 100)، وبهذا كانت خلاصة ما طرحته ورقة التطوير هو طرح فكرة تعدد الاتجاهات(السيد، 1984: 53).

نوقش في دورة المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي (22–25) تموز 1975 موضوع المنابر السياسية[2] انتهى المؤتمر إلى إقرار فكرة المنابر على أساس أن تقرير(لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكي)، أثبت أن أغلبية الجماهير قد استبعدت فكرة الأحزاب، كما استبعدت فكرة الحزب الواحد إلاّ انها أجمعت على ضرورة تمكين الاتجاهات وأطراف الشعب المصري من التعبير عن رأيها، ثم أقر المؤتمر ضوابط للممارسة السياسية من خلال المنابر، وهي إنها منابر داخل التحالف لا خارجه، وإنها ليست منابر فكرية خالصة لأن هناك درجة من الالتزام يجب أن تلتقي حولها كافة المنابر وهي الالتزام بمواثيق الثورة الاساسية، فهي منابر تقوم على أساس اختلاف الرأي في التطبيق والوسائل لا في الأهداف والفلسفة (العطيفي، 1978: 73–74)، وسرعان ما تقدم ما يقارب الأربعين مجموعة سياسية كان من ضمن تلك المجاميع أقباطاً طالبين حق تكوين منابر لهم، مما عكس الرغبة العارمة في ممارسة العمل السياسي (عيدلن، 2004: 67).

كان الاتجاه الغالب من المنابر هو ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي، وإقامة منابر ثابتة داخله، على أن يكون عددها ثلاثة منابر، وهو الذي أخذ به فيما بعد (العطيفي، 1978: 77)، وفي 14 آذار 1976م عقد اجتماع مشترك للهيئة البرلمانية واللجنة المركزية بقاعة مجلس الشعب حضره الرئيس انور السادات، وقد أسفر الاجتماع عن نشأة التنظيمات السياسية الثلاثة وهي:

1- تنظيم مصر العربي الاشتراكي (الوسط) بزعامة محمود أبو وافية (حمروش، 1982: 196).
2- تنظيم الاحرار الاشتراكيين (اليمين) بزعامة مصطفى كامل مراد، والذي تضمن برنامجه الحد من القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، كما يؤكد الإطار الفكري له على ضرورة التقيد بالشريعة الاسلامية فالحل الأمثل لكل مشاكل المجتمع، كما انه يرفض الفكر الاشتراكي رفضاً تاماً (د.و.ع: 1104).

3- تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (اليسار) بزعامة خالد محي الدين، ويجمع عدداً كبيراً من قادة الحركة الشيوعية المصرية القدماء، كما يضم ممثلي اليسار الناصري، وقد تحدد برنامجه بالتأكيد على إقامة المجتمع الاشتراكي الخالي من الاستغلال (د.و.ع: 1106).

تبنت القيادة الدينية للكنيسة القبطية قضية مشاركة الأقباط في الحياة السياسية، وحثهم في العديد من المناسبات على المساهمة في أنشطة الأحزاب المختلفة، وترشيح الناخبين الأقباط، حتى أن البابا شنودة الثالث[3] أصدر بياناً رسمياً يناشد فيه جموع الأقباط الذهاب إلى صناديق الاقتراع والمشاركة في انتخابات مجلس النواب لعام 1976م، كما كلف أحد الأساقفة بتوعية الشباب بأهمية الدور الوطني للأقباط في مصر الذي لن يكتمل دون ممارسة النشاط السياسي، حتى أن اثنين من رجال الدين الأقباط خاضوا الانتخابات كمرشحين، إلا أن تلك الانتخابات لم تفرز عن فوز أي مرشح قبطي بالانتخابات، ولكن تم إدخالهم إلى مجلس النواب بالتعيين (السيد واخرون، 1977: 143)، والجدول أدناه يوضح النواب الأقباط المعينين.

جدول رقم (2)

بأسماء النواب الأقباط الدورة الانتخابية لعام (1976م)

ت	الاسم	المحافظة	الحزب	التحصيل الدراسي
1	اسطفان باسيلي جرجس	القاهرة	حزب مصر	بكالوريوس حقوق
2	البرت مرسوم سلامة	القاهرة	حزب مصر	بكالوريوس حقوق
3	حنا ناروز حنا	القاهرة	حزب مصر	بكالوريوس حقوق
4	فكري مكرم عبيد	قنا	حزب الأحرار	بكالوريوس حقوق
5	كمال هنري أبا دير	القاهرة	حزب مصر	ماجستير علوم عسكرية
6	ليلى تكلا	الاسكندرية	حزب العمل	دكتوراه قانون
7	محب رمزي استينزو		حزب العمل	بكالوريوس هندسة
8	وليم نجيب سينين غبريال	القاهرة	حزب مصر	بكالوريوس هندسة

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه أن جميع النواب الأقباط كانوا قد دخلوا المجلس عن طريق التعيين (محاضر مجلس النواب، 1967: 2582)، ان العضوة في مجلس النواب ليلى تكلا انتمت إلى حزب العمل في عام 1978م، وكان هنالك عضوا واحدا فقط ينتمى لحزب الأحرار واثنان لحزب العمل وخمسة للحزب الوطني، أن خمسة أعضاء كانوا أعضاء سابقين في مجلس النواب في حين دخل ثلاثة المجلس للمرة الأولى (د.و.ع: 1104).

كان جميع النواب الأقباط من ثلاثة محافظات وهي القاهرة بواقع خمسة نواب، والإسكندرية بواقع نائب واحد، وقنا بواقع نائب واحد أيضاً، فضلاً عن أعمار النواب الأقباط، إذ كان هناك ثلاثة نواب

تراوحت أعمارهم ما بين (٦٠ – ٦٥)، ونائبان ما بين (٥٥ – ٦٠)، ونائب واحد ما بين (٦٥–٧٠)، ونائب واحد تراوح عمره ما بين(٤٥ – ٥٠)، ونائب واحد كذلك تراوح عمره (٤٠ – ٤٥) البرلمان (محاضر مجلس النواب، 1976: 2852).

قدم (11) نائباً من ضمنهم (3) نواب أقباط – كان غالبية النواب من تنظيم مصر العربي الاشتراكي (الوسط) –مشروع قانون حول تنظيم الأحزاب إلى لجنة التشريع في مجلس النواب، وذلك في 2 كانون الثاني 1977م، وقد اقترع المجلس على ذلك القانون بعد نقاش طويل استمر حتى 14 حزيران، ونشره السادات في 29 حزيران 1977م كان يتضمن بأن للمصريين ملء الحرية في الانضمام في أحزاب سياسية، ويستطيع كل شخص مُنح الجنسية المصرية منذ أكثر من خمس سنوات وتمتع بكامل حقوقه السياسية الانخراط في أي حزب، باستثناء أعضاء الجهاز القضائي، وأفراد القوات المسلحة والجيش والشرطة، والمخابرات العامة، والسلك الدبلوماسي ينبغي أن لا يعرّض الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي والنظام الاشتراكي والديمقراطي إلى الخطر (د.و.ع: 1104).

استمرت الأحزاب الثلاثة تتنافس على الساحة الحزبية حتى نهاية عام 1977م، فقد استطاع حزب الوفد الجديد برئاسة فؤاد سراج الدين[4] أن يعيد تشكيله من جديد ويضم عشرين من أعضاء مجلس الشعب المستقلين، وفي شباط 1978م وافقت لجنة الأحزاب على قيام حزب الوفد الجديد، وأصبح واضحاً أنه سيقود المعارضة داخل مجلس الشعب المصري، ولكن باستمرار المعارضة تجاه الحكومة أصدرت حكومة السادات القرار رقم 33 لسنة 1978م الخاص بالعزل السياسي الذي ينطبق على قياديّ حزب الوفد الجديد (السامرائي، 1988: 139–140).

وفي تموز 1978 أعلن السادات عن قيام حزب جديد واختار له اسم (الحزب الوطني الديمقراطي) ليحل بدلاً من تنظيم مصر العربي، وأصبح السادات رئيساً له، حيث انضم إليه غالبية أعضاء حزب مصر العربي (احمد، 1982: 76).

وفي نهاية عام 1978 تأسس حزب العمل الاشتراكي برئاسة المهندس إبراهيم شكري (وزير الزراعة الاسبق)، وقد ساند السادات قيام حزب العمل ليعمل بوصفه معارضة مخلصة لحكومته (كرامر، 1987: 124– 125).، ويعد حزب العمل نفسه امتداداً لحزب (مصر الفتاة)، الذي ظهر في مصر أواسط الثلاثينيات (خلف والويسي، 2018: 83)

مع قيام الرئيس أنور السادات بالعمل على صياغة أسس جديدة للحياة السياسية في مصر، تقوم على إنهاء صيغة اتحاد قوى الشعب العاملة في تنظيم سياسي واحد، وتبني صيغة جديدة تقوم على التعددية الحزبية (نافعة، 1988: 77)، وقد وجهت الكنيسة القبطية إلى أبنائها للمشاركة والترشيح الأقباط في انتخابات عام 1979م (شفيق، 1996: 93).

جدول رقم (3)

بأسماء النواب الأقباط الدورة الانتخابية لعام 1979م

ت	الاسم	المحافظة	الحزب	التحصيل الدراسي	الملاحظات
1	وليم نجيب سيفين غبريال	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس هندسة	معين
2	وديع داوود فريد	المنيا	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
3	حنا ناروز حنا	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
4	اسطفان باسيلي جرجس	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
5	البرت مرسوم سلامة	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
6	وجيه لورنس نجيب		الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
7	كمال هنري أبا دير	القاهرة	الحزب الوطني	ماجستير علوم عسكرية	معين
8	ماري سلامة ملطى	القاهرة	مستقل	بكالوريوس آداب	معين
9	محب رمزي استينزو		حزب العمل	بكالوريوس هندسة	معين
10	جورج روفائيل رزق	الإسكندرية	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين
11	صبحي سليمان ميخائيل	سوهاج			منتخب
12	عدلي عبدالشهيد بشاى شنودة	القاهرة			منتخب
13	فكري مكرم عبيد	قنا	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	منتخب
14	جانيت كامل سعد	القاهرة	الحزب الوطني	ثانوية	معين
15	نشأت كامل برسوم حنا	القاهرة	الحزب الوطني		منتخب

المصدر: من عمل الباحث

يتبين من الجدول أعلاه أن النائب القبطي المعين وجيه لورنس نجيب توفي في عام 1981م، وتم تعيين النائبة جانيت كامل سعد بدلاً عنه، وقد قامت النائبة ماري سلامة ملطى بعد فوزها بالانتخابات البرلمانية لسنة 1979م كمستقلة بالانضمام إلى الحزب الوطني (محاضر مجلس النواب، 1979: 4179).

وفي الجدول أعلاه نشير إلى تمكن أربعة مرشحين أقباط من الفوز بالانتخاب في انتخابات عام 1979م، وهم كل من المرشح صبحي سليمان ميخائيل عن محافظة سوهاج، والمرشح عدلي عبد الشهيد

بشاى شنودة عن محافظة القاهرة، والمرشح فكري مكرم عبيد عن محافظة قنا، والمرشح نشأت كامل برسوم حنا عن محافظة القاهرة (محاضر مجلس النواب، 1979: 4181).

إن هناك نائب قبطي واحد كان من حزب العمل ونائب آخر من المستقلين، في حين ينتمي بقية النواب الأقباط إلى الحزب الوطني، فضلاً عن أن هنالك عشرة نواب كانوا قد دخلوا مجلس النواب عن طريق التعيين في حين فاز أربعة نواب من الأقباط بالانتخاب، كما دخل ثمانية نواب إلى قبة البرلمان للمرة الأولى، في حين أن ستة نواب أعضاء سبق لهم الاشتراك في البرلمانات السابقة (محاضر مجلس النواب، 1979: 4182)، أما بالنسبة لتوزيع النواب اللذين دخلوا مجلس النواب على المحافظات فقد توزعوا على خمسة محافظات، وهي محافظة القاهرة تسعة نواب، ومحافظة الإسكندرية نائب واحد، ومحافظة المنيا نائب واحد أيضاً، ومحافظة سوهاج نائب واحد كذلك، ومحافظة قنا بواقع نائب واحد (محاضر مجلس النواب، 1979: 4186).

كانت المدة ما بين (1972 – 1981م) قد شهدت أحداث عنف طائفي ومصادمات بين المسلمين والأقباط كان أبرزها حادثة الخانكة 1972م والزاوية الحمراء عام 1981م، وهي المدة التي عززت الرغبة لدى الكنسية القبطية في أن تلعب دور الزعامة السياسية والطائفية معاً، فضلاً عن ظهور ما يسمى أقباط المهجر الذين لعبوا دوراً في خدمة توجهات الكنيسة، وتزايدت مساحة الدور السياسي الكنسية القبطية في الحياة السياسية، حتى صارت الكنيسة هي الجهة الوحيدة المحتكرة لتمثيل الأقباط والتعبير عن مشاكلهم والمطالبة بحقوقهم (خلف، 2023: 80)، حتى وصل التوتر ما بين النظام السياسي والأقباط عندما أصدر الرئيس أنور السادات قرار عزل البابا شنودة الثالث في عام 1981م، والتحفظ عليه بوادي النطرون في دير الأنبا بيشوي، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية(خلف، 2023: 81).

بعد صدور الدستور الجديد لم يتمكن أي قبطي من الفوز بمقعد في انتخابات 1976م، التي قامت بعد إعلان الرئيس السادات قيام المنابر الثلاث والتعددية للمقيدة المفروضة، وظهور المرشحين المستقلين، وفي انتخابات 1979م، التي قامت بعد عقد معاهدة السلام مع (إسرائيل)، فضلاً عن ازدياد الاحتقان الطائفي، فقد تمكن أربعة مرشحين أقباط من الحصول على عضوية البرلمان، كما أن ارتفاع عدد النواب المعينين يشير إلى سعى الرئيس السادات لكسب الأقباط وتهدئة العنف الطائفي (حسين، 1986: 39).

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للأقباط في البرلمان المصري في مدة حكم محمد حسني مبارك(1971–1991):

بعد اغتيال الرئيس السادات في 6 تشرين الأول 1981م، وتولي محمد حسني مبارك[5]في 13 تشرين الأول الرئاسة في مصر، سعى الأخير لتأسيس صيغة جديدة للعلاقة بين المسلمين والأقباط تنهي التوتر الموجود، واعادة السلام المجتمعي الى سابق عهده بعد أن هددته التيارات المتطرفة (عطا، 2007: 153).

قام الرئيس مبارك بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الحملة التي قام بها الرئيس أنور السادات في أيلول 1981م، كما بدأ الرئيس حسني مبارك بتحويل سياسة الحكومة، وسمح بنوع من الحرية السياسية والحياة الحزبية في ظل حالة الطوارئ المعلنة منذ اغتيال الرئيس أنور السادات (مرسي، 1991: 26).

على الرغم من سماح الرئيس حسني مبارك بنوع من الحرية السياسية، إلا أنه استخدم الأحزاب الإسلامية لإخافة الأقباط من جهة ومحاربة النظام السياسي للإسلاميين من جهة أخرى لكسب دعم الكنيسة التي تعد الإسلاميين الخطر الأكبر على مستقبل الأقباط، مما أدى ذلك إلى انخفاض تمثيل الأقباط في البرلمان في تلك المدة بصورة واضحة عن الانتخابات السابقة التي جرت عام 1979م، أما بالنسبة لانتخابات عام 1984 إذ بلغ عدد الأقباط في مجلس النواب المصري إحدى عشر نائباً (خلف، 2023: 80-81).

الجدول رقم (4)

بأسماء النواب الأقباط الدورة الانتخابية لعام 1984م

ت	الاسم	المحافظة	الحزب	التحصيل الدراسي	الملاحظات
1	أنطوان سيدهم إبراهيم زيادة	القاهرة	الحزب الوطني	مؤهل عالي	منتخب
2	حنا ناروز حنا	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	منتخب
3	صبحي سليمان ميخائيل	سوهاج	الحزب الوطني		منتخب
4	كمال هنري أبا دير	القاهرة	الحزب الوطني	ماجستير علوم عسكرية	معين
5	ميلاد ميخائيل حنا	القاهرة	حزب التجمع	دكتوراه هندسة	معين
6	وليم نجيب سيفين غبريال	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس هندسة	معين
7	جانيت كامل سعد	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس لغة فرنسية	معين
8	جورج روفائيل رزق	الاسكندرية	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	معين

9	جميل سيفين الجوهري	المنيا	الحزب الوطني	دكتوراه	منتخب
10	فاروق لبيب مقار	أسيوط	الحزب الوطني	بكالوريوس صيدلة	منتخب
11	مجلع حبيب مجلع هرمنيا	اسوان	الحزب الوطني	مؤهل عالي	منتخب

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ في الجدول أعلاه أنه كان هناك نائباً واحداً ينتمي إلى حزب التجمع، وقد دخل مجلس النواب المصري بالتعيين وهو ميلاد ميخائيل حنا، أما باقي النواب فينتمون للحزب الوطني(محاضر مجلس النواب، 1984: 6052).

مثَّل الأقباط خمسة نواب دخلوا المجلس عن طريق التعيين في حين جاء ستة نواب عن طريق صناديق الاقتراع، فضلاً عن هناك خمسة نواب دخلوا الى البرلمان المصري للمرة الأولى، في حين كان ستة نواب في مجالس سابقة (محاضر مجلس النواب، 1984: 6054)، ويلاحظ أن النائبة جانيت كامل سعد كانت في برلمان 1979م حاصلة على شهادة الثانوية، وإنها حصلت على شهادة البكالوريوس في اللغة الفرنسية في هذه الدورة، فضلاً عن النائب فاروق لبيب مقار النائب المنتخب عن محافظة أسيوط تأخر دخوله إلى البرلمان، ويعود ذلك إلى سبب إعادة الانتخابات الخاصة بالدائرة الانتخابية، وقد أدى اليمين الدستورية نائباً في البرلمان المصري في 13 تشرين الثاني 1984م (محاضر مجلس النواب، 1984: 6055).

كان التمثيل الانتخابي للنواب الأقباط على ستة محافظات، إذ مثل محافظة القاهرة ستة نواب، ومثل محافظة الإسكندرية نائب واحد، كما مثل محافظة سوهاج نائب واحد أيضاً، ومثل الأقباط في مجلس النواب عن محافظة المنيا نائب واحد، كما مثل الأقباط عن محافظة أسيوط نائب واحد، ونائب واحد عن محافظة أسوان(محاضر مجلس النواب، 1984: 6059).

أكدت حكومة الرئيس حسني مبارك على ضرورة مشاركة جميع التيارات السياسية والطوائف، إذ قام حسني مبارك بإصدار مرسوماً جمهورياً سنة 1985م بإعادة تعيين الانبا شنودة الثالث (فوزي، 1986: 50)، وعمدت الحكومة إلى اختزال الأقباط في شخصية البابا شنودة إذ أصبح البابا هو الوسيط ما بين الدولة والأقباط والممثل الوحيد لهم، وان تنازل النظام عن جزء من سلطة الدولة على مواطنيها الأقباط لصالح الكنيسة في مقابل منح ولائها التام لحكومة حسني مبارك، لذلك نجد في انتخابات عام 1987م قد فاز خمسة نواب مرشحين عن الحزب الوطني الذي كان يمثل الحكومة المصرية (عطا، 2007: 155).

الجدول رقم (5)

أسماء النواب الأقباط في الدورة الانتخابية لعام 1987م

ت	الاسم	المحافظة	الحزب	التحصيل الدراسي	الملاحظات
1	نشأت كمال برسوم	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس حقوق	منتخب
2	أسعد فرج عبده	القاهرة	الحزب الوطني		منتخب
3	بطرس بطرس غالي	القاهرة	الحزب الوطني	دكتوراه علوم سياسية	منتخب
4	جرجس يوسف عبدالشهيد	الاسكندرية	الحزب الوطني	بكالوريوس صيدلة	منتخب
5	جمال أسعد عبدالملاح	اسيوط	حزب العمل	دبلوم تجارة	منتخب
6	كمال هنري أبا دير	القاهرة	الحزب الوطني	ماجستير علوم عسكرية	معين
7	جانيت كامل سعد	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس لغة فرنسية	معين
8	وليم نجيب سيفين غبريال	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس هندسة	معين
9	ليلى تكلا	الاسكندرية	مستقل	دكتوراه قانون	معين

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق كان هناك نائباً واحد من مجموع الأعضاء التسعة ينتمي حزب العمل ونائب آخر مستقل، فضلاً عن باقي النواب السبعة ينتمون إلى الحزب الوطني، كما أن أربعة نواب دخلوا المجلس عن طريق التعيين في حين جاء خمسة أعضاء بالانتخاب، وأن هناك أربعة نواب جدد في البرلمان، وكان هنالك خمسة نواب قد شاركوا في مجالس سابقة، وأن الأعضاء جاءوا من ثلاثة محافظات وهي: محافظة القاهرة بواقع ستة نواب، أما محافظة الإسكندرية فمثلها نائبين، ومحافظة أسيوط بواقع نائب واحد (محاضر مجلس النواب، 1987: 3786).

تميزت الانتخابات في عام 1987 باشتراك عدد كبير من القوى الحزبية وغير الحزبية وعندما جرت الانتخابات، نجد أن الوفد الجديد قد حصل (٣٥) نائباً فقط، ويلاحظ أن حزب الوفد لم يرشح على قوائمه سوى أربعة أقباط وليسوا على رأس القوائم، وكانت النتيجة عدم نجاح أي نائب قبطي على قوائمه، في حين حصل حزب العمل على (٦٠) نائباً منهم نائب قبطي، وقد حصل الأقباط على عدد ستة

مقاعد في تلك الانتخابات مقابل أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨٤، منهم خمسة مقاعد الحزب الوطني (إبراهيم، 1996: 35-36)، ما يبين التقارب الذي حدث بين الكنيسة القبطية والحزب الوطني الذي كان يمثل السلطة في تلك المدة.

شهدت المدة ما بين (1987 – 1990م) صعوداً مكثفاً للنشاط السياسي لتيار الإخوان المسلمين، فقد مارس الإخوان تجربة التحالفات الحزبية وخاضوا الانتخابات البرلمانية مرتين عام ١٩٨٤م، وعام ١٩٨٧م، وأعطوا اهتماماً خاصاً للعمل النقابي حتى هيمنوا على عدد مهم من النقابات المهنية، فضلاً عن انتشارهما داخل الحركة الطلابية، وقد أدى إطلاق الحرية للتيار الإسلامي إلى المواجهة مع الأقباط، مما أدى الى أحداث عنف طائفي في البلاد (عطا، 2007: 174)، وذلك ما أدى إلى عزوف الأقباط في المشاركة بانتخابات عام 1990م، مما جعل حكومة حسني مبارك تعين عدد من الأقباط إلا أنها كانت قليلة نسبية بباقي الدورات السابقة (حسين، 1986: 35).

الجدول رقم (6)

أسماء النواب الأقباط الدورة الانتخابية لعام (1990م)

ت	الاسم	المحافظة	الحزب	التحصيل الدراسي	الملاحظات
1	وليم نجيب سيفين غبريال	القاهرة	الحزب الوطني	بكالوريوس هندسة	معين
2	منى مكرم عبيد	القاهرة	مستقل	ماجستير الإدارة العامة	معين
3	بطرس بطرس غالي	القاهرة	الحزب الوطني	دكتوراه علوم سياسية	معين
4	كمال هنري أبا دير	القاهرة	الحزب الوطني	ماجستير علوم عسكرية	معين
5	أنور شفيق مكاري	الاسكندرية	مستقل	بكالوريوس حقوق	منتخب
6	فاروق لبيب مقار	اسيوط	الحزب الوطني	بكالوريوس صيدلة	معين
7	ادوارد غالي الذهبي	القاهرة	الحزب الوطني	دكتوراه علوم جنائية	معين
8	جميل صبحي برسوم	القاهرة	الحزب الوطني	دكتوراه	معين

المصدر/ من اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه أن النائب وليم نجيب سيفين، الذي شارك في جميع البرلمانات من عام ١٩٧٦م نائباً عن محافظة القاهرة بالتعيين، توفي في 22 تشرين الأول 1991م، استقال النائب المعين بطرس بطرس غالي عن محافظة القاهرة ومرشح الحزب الوطني فور انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة في 31 كانون الأول 1991م (محاضر مجلس النواب، 1992: 5374).

تم تعيين النائب إدوارد غالي الذهبي عن محافظة القاهرة في البرلمان بدلاً النائب بطرس بطرس غالي، كما تم تعيين النائب جميل صبحي برسوم عن محافظة القاهرة أيضاً بدلاً عن النائب المتوفى وليم نجيب سيفين للمقعدين الخاليين، فضلاً عن أن كان هناك نائبان ينتميان للمستقلين، وستة نواب ينتمون للحزب الوطني، ولا ينتمي أي نائب للمعارضة (محاضر مجلس النواب، 1992: 5376- 5379).

يتبين للباحث أن انتخابات سنة 1987م، أوصلت الأقباط إلى البرلمان وهو أكبر عدد يصل اليه الأقباط بالانتخاب، ولعل ذلك بسبب اشتراك التيارات الإسلامية المختلفة في تحالف واحد، ونفوذهم القوي في الشارع السياسي الظاهر من خلال الدعاية الانتخابية وأعداد المرشحين، مما أدى إلى استقطاب طائفي.

الخاتمة:-

1- كانت نسبة النواب الأقباط في البرلمان المصري قليلة مقارنة بغيرهم، وذلك لأن نسبة أعدادهم قليلة، ولكن وعلى الرغم من قلة عدد النواب الأقباط في البرلمان، إلا أن لمداخلاتهم ومقترحاتهم ومشاركاتهم في المناقشات كانت تدل على الكفاءة التي يتمتعون بها داخل مجلس النواب، والتي تؤهلهم لمناقشة ما كان يعرض في مجلس النواب من قضايا.

2- بين البحثب أن على الرغم من عودة التعددية الحزبية في مدة حكم الرئيس محمد أنور السادات، إلا أنه المشاركة السياسية للأقباط كانت ضعيفة جداً، إذ تعد الأقل مشاركة خلال تلك المدة، ويعود ذلك إلى اعتماد النظام السياسي على الدين لتدعيم شرعيته، وتديين الحركة السياسية، وزيادة أعمال العنف الموجه ضد الأقباط من جانب الجماعات المتطرفة.

3- مثلت مدة حكم الرئيس حسني مبارك، محاولة إعادة التوازن للحياة السياسية المصرية، لذلك نجد عودة التمثيل السياسي للأقباط في مجلس النواب، لذا كانت نسبتهم أعلى من مدة الرئيس أنور السادات.

4- تولى بعض النواب الأقباط من مجلس الشعب مناصب وزارية في بعض الوزرات المختلفة ومنهم بطرس غالي وزيراً للخارجية، وهذا يدل على ما كان يتمتع به ذلك النائب من كفاءة عالية وقوة شخصية جعله موضع ثقة الرئيس أنور السادات.

هوامش البحث:

(1) أنور السادات: ولد عام 1918م في قرية ميت أبو كوم إحدى قرى محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، وفي عام 1938م تم تعينه برتبة ضابط برتبة ملازم ثان في الجيش المصري، وقد أرسل إلى السودان، حيث التقى السادات بجمال عبد الناصر هناك، حيث شكلا منظمة سرية مع مجموعة من الضباط عرفت باسم الضباط الأحرار، والتي هدفت إلى طرد البريطانيين من مصر والتخلص من النظام الملكي، عمل على إقامة اتصالات مع الجيش الألماني في شمال أفريقيا، بصفته عدو لبريطانيا، إلا أن تلك المخططات اكتشفت في عام 1942م واعتقل بتهمة الخيانة، حيث أمضى عدة سنوات في السجن قبل فراره، وفي عام 1950م، سمح له بالانضمام إلى الجيش في برتبة نقيب، شارك في ثورة عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق، واختاره عبد الناصر نائب له، أصبح السادات بعد وفاة عبد الناصر في عام 1970مرئيساً لمصر، وبقي رئيساً حتى وفاته في 6 تشرين الأول 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر: عز الدين جغاطي ومحمد نوار خرناشي، مصر في فترة حكم محمد أنور السادات (1970 – 1981)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص15 – 34.

(2) في يناير 1976 قام الرئيس محمد أنور السادات بتعيين لجنة "مستقبل العمل السياسي" لدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية، وقد شملت اللجنة 168 عضوًا، وعقدت 16 اجتماعًا فيما بين 2 فبراير و9 مارس 1976، وأسفرت على ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي مع إعطائه الفاعلية من خلال إقامة المنابر. وسمح الرئيس محمد أنور السادات في مارس 1976 بقيام ثلاثة منها تمثل اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) ورائسه مصطفى كامل مراد، والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) ورائسه ممدوح سالم، واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ورائسه خالد محي الدين، وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب في صيف ذلك العام. وفي صيف عام 1976 تم إجراء انتخابات جديدة في ظل نظام المنابر السياسية التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية. حيث صدر القانون رقم 40 لسنة 1977 بنظام الأحزاب السياسية في مصر. للمزيد من التفاصيل ينظر: عز الدين جغاطي ومحمد نوار خرناشي، مصر في فترة حكم محمد أنور السادات (1970 – 1981)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص 46-48.

(3) البابا شنودة الثالث: ولد نظير جيد عام 1923م في قرية سلام، إحدى قرى مدينة أسيوط، وفي عام 1929م درس في مدرسة الأقباط الابتدائية، وفي عام 1933 التحق بالدراسة الدينية، وفي عام 1942 التحق بجامعة الملك فؤاد الاول (القاهرة الان)،دخل الكلية الاكليريكية في القاهرة عام 1946، وتخرج منها عام 1949وعمل مدرسا فيها، دخل الكلية العسكرية عام 1946 في التدريب المسائيوتخرج في نهاية عام 1947 برتبة ملازم مشاة، شغل منصب رئيس تحرير مجلة مدارس الأحد عام 1949، وفي 18 تموز 1954 ترهبن نظير جيد في دير السريان، وفي عام 1959 استدعاه البطريرك كيرلس السادس ليعمل سكرتير شخصي له، وفي عام 1971 جلس البطريرك شنودة الثالث على كرسي الكنيسة القبطية، توفي في 17 آذار 2012. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي، الكنيسة القبطية والتطورات السياسية في مصر (1952 – 1981)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2021، ص60 – 71.

(4) فؤاد سراج الدين:سياسي مصري، يعد من الأسماء البارزة في الحياة السياسية المصرية في الخمسينات، تولى مناصب رسمية مهمة منها وزارة الداخلية، وكان ذلك قبل قيام ثورة 23 تموز 1952م، أسس حزب الوفد الجديد بعد أن سمح

السادات بإنشاء الأحزاب، ثم انضم بعد ذلك إلى جبهة المعارضة.للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة الوطن العربي، السنة الخامسة، العدد (227)، باريس، 1981، ص35.

(5) محمد حسني مبارك: سياسي وعسكري مصري، ولد عام 1929، التحق بالكلية الحربية وتخرج منها عام 1949، ثم دخل كلية الطيران وتخرج منها عام 1952، عين مديراً لكلية الطيران عام 1967، وأصبح عام 1969 رئيساً لأركان حرب القوات الجوية المصرية، شغل في عهد الرئيس محمد أنور السادات منصب القائد العام للقوات الجوية، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، خلف الرئيس السادات في رئاسة الجمهورية حتى عام 2011 حين أطاح بحكومته أثر قيام ثورة 25 كانون الثاني. للمزيد من التفاصيل ينظر: توحيد مجدي، مبارك الطريق إلى عرش مصر من واقع الملفات السرية البريطانية، دار أخبار اليوم، القاهرة، 2012، ص7 – 13.

List of sources and references:

First: Unpublished documents:

1- D.A.W. The return to multi-partyism, No. 3/1106.
2- D.A.W. Return from multi-partyism, M3/1104.
3- Minutes of the House of Representatives, Session 21, June 22, 1971.
4- Minutes of the House of Representatives, Session 4, September 27, 1979.
5- Minutes of the House of Representatives, Session 42, May 23, 1976.
6- Minutes of the House of Representatives, Session 42, May 23, 1976.
7- Minutes of the House of Representatives, Session 76, October 16, 1984.
8- Minutes of the House of Representatives, Session 79, August 28, 1992.
9- Minutes of the House of Representatives, Session 92, August 28, 1987.

Second: University theses and dissertations:

1- Adnan Abdul HadiSarhan Al-Khalidi, The Coptic Church and Political Developments in Egypt (1952 - 1981), PhD thesis (unpublished), College of Education, Al-Qadisiyah University, 2021.
2- Ezz El-Din Jaghati and Mohamed NawarKhernashi, Egypt during the reign of Mohamed Anwar El-Sadat (1970-1981), Master's thesis (unpublished), College of Humanities and Social Sciences, Mohamed Kheider University, Biskra, Algeria, 2021.
3- Youssef Mohamed Eidan, Political Changes in Egypt (1970-1981), Master's thesis (unpublished), College of Education, University of Mosul, 2004.

Third: Arabic books:

1- Ahmed Harmoush, The Search for Democracy, Dar IbnKhaldoun, Beirut, 1982.
2- Ashraf Hussein, Political Participation and Parliamentary Elections, Center for Political and Strategic Studies at Al-Ahram, Cairo, 1986.
3- TawhidMagdy, Mubarak's Path to the Throne of Egypt from the Reality of Secret Files British, Dar Akhbar Al-Youm, Cairo, 2012.
4- Gamal Al-Atifi, The Road to Democracy, Dar Al-Maaref, Cairo, 1978.
5- Zahra Al-Sayed, Political Opposition Parties and Economic Openness in Egypt, Dar Al-Mawqif Al-Arabi, Cairo, 1984.
6- SamiaAyyad Atta, Political Participation of Copts in the Egyptian Complex, Supreme Council of Culture, Cairo, 2007.
7- SaadEddin Ibrahim, Religions, Sects and Ethnic Minorities in the Arab World, IbnKhaldun Center for Development Studies, Cairo, 1996.
8- SalwaShaarawyJuma, Egyptian Diplomacy in the Seventies, A Study on the Subject of Leadership, Translated by: Atta Abdel Wahab, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1988.
9- Suleiman Shafiq, Copts between Ecclesiastical and National Excommunication, Dar Al-Amin for Publishing and Distribution, Cairo, 1996.

10- Samir Marcos, Copts from the Withdrawal of Citizenship to the Fabrication of Minority, Issam Fares Center for Lebanese Affairs, Beirut, 2011, p. 126.
11- GhaliShukri, The Counter-Revolution in Egypt, Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, Beirut, 1978.
12- FouadMorsi, Economic and Social Transformations in Egypt Since the Seventies - Parliamentary Elections in Egypt, Arab Research Center, Cairo, 1991.
13- Muhammad HassaneinHeikal, Autumn of Anger, Al-Ahram Press, Cairo, 2001.
14- Muhammad Sayyid Ahmad, Egypt after the Treaty, 2nd ed., Dar Al-Kalima for Publishing, Beirut, 1982.
15- Muhammad Fawzi, The Strategy of Reconciliation, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1986, Vol. 2.
16- Mar'iSayyid and others, Democracy in Egypt, Center for Political and Strategic Studies, Al-Ahram for Publishing, Cairo, 1977.

Fourth: Foreign books:

1- BattieKirkj, Egypt During The Sadat Years, New York, 2000.

Fifth: Published research (magazines):

1- Jordan Kramer, "History and Legitimacy", Al-Manar Magazine, Issue (35), Cairo, 1987.
2- Hassan Nafaa, "Political Management of the Crisis of Transition from a Single-Party System to a Multi-Party System in Egypt", Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (112), Cairo, 1988.
3- Shafiq Abdul Razzaq Al-Samarrai, "Contemporary Political Parties in Egypt", National Security Magazine, Issue (2), Baghdad, 1988.
4- FouadMorsi, "The Control of Capitalist Production Relations", Al-Tali'ah Magazine, Al-Ahram Foundation, Issue (12), Cairo, 1975.
5- Al-Watan Al-Arabi Magazine, Fifth Year, Issue (227), Paris, 1981. 6- Nasser KazemKhalaf, "The Political Path of the Copts in Egypt after 2011," Tikrit Journal of Political Science, Issue (32), Tikrit, 2023.